



## التقرير اليومي



الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية  
The situation of Palestinian refugees in Syria

"لا نسيان.. لا غفران".. الذكرى العاشرة

لمجزرة شارع فلسطين في مخيم اليرموك

- مجموعة العمل وثقنا قضاء (٢٥) فلسطينياً سورياً خلال عام ٢٠٢١
- الفلسطينيون في الشمال السوري يعانون شح المساعدات والتنصل من المسؤوليات
- مخيم اليريب.. إيقاف ٤٠ بطاقة مازوت لسائقين سرافيس بسبب بيع مخصصاتهم



### آخر التطورات

مرت عشر سنوات على مجزرة شارع فلسطين في مخيم اليرموك جنوب العاصمة السورية دمشق التي ارتكبتها النظام السوري يوم 2012/7/13، والتي راح ضحيتها أكثر من 11 شخصاً بينهم 8 لاجئين فلسطينيين، وذلك بعد أن فتحت الأجهزة الأمنية التابعة له النار في شارع فلسطين الفاصل بين مخيم اليرموك وحيّ التضامن على المتظاهرين الذين خرجوا للتنديد بمجازر النظام بحق المدنيين ومقتل أكثر من 250 مدنياً في التريمسة بريف حماة.



ووفقاً لـ "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية" أن الضحايا هم: إياس فرحات، عامر الحجة إياد فرحات، أنس بهاء الزعبي، ضياء محمد، محمد حسين محمود، جمال مصطفى عطا، هاني الخرما، عفيف مصطفى، الطفل يزن ناصر الخضراء، كما أعدم أحمد السهلي أبو رامز- بين أولاده في منزله المجاور لمكان المظاهرة دون أي سبب.

في سياق ذي صلة كشف التقرير التوثيقي السنوي لعام 2021 الذي أصدرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي يوم 2022/07/07 تحت عنوان "فلسطينيو سورية آلام وآمال"، أن الإحصائيات الموثقة لديها بينت سقوط (25) ضحية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين السوريين خلال عام 2021.



وبين التقرير أن البيانات أشارت إلى أن (11) ضحية من بين المجموع العام للضحايا؛ قضا على طرق الهجرة بينهم 10 توفوا غرقاً خلال محاولتهم الوصول إلى الدول الأوروبية، فيما قضى 5 تحت التعذيب في السجون السورية، و4 لاجئين ماتوا في حوادث اغتيال.

ونوهت مجموعة العمل إلى أن 3 فلسطينيين قضا بطلق ناري، ولاجتان جراء القصف، وآخر أعدم ميدانياً.

وشددت مجموعة العمل في تقريرها على أن عام 2021 شهد انخفاضاً كبيراً في عدد الضحايا والمعتقلين مقارنة مع الأعوام السابقة. وقد بلغ العدد الإجمالي الموثق للضحايا من اللاجئين الفلسطينيين في سورية منذ بداية الأزمة السورية في مارس/آذار 2011 حتى نهاية العام 2021 (4016) ضحية.

من جهة أخرى تحرم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" المهجرين الفلسطينيين شمال سورية من خدماتها ومساعداتها الإنسانية، بحجة أن مناطقهم شمال سورية تقع خارج سلطة النظام السوري وليس لديها مكاتب عمل هناك، كما تتنصل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من مسؤولياتها تجاههم مما يفقدهم الرعاية القانونية والإنسانية.



الباحث والأكاديمي الفلسطيني الدكتور ساري حنفي ابن مخيم اليرموك هو أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع .

يُعدُّ أحد أهم رموز الدرس السوسولوجي في العالم العربي، متخصص في سوسولوجيا الهجرة واللاجئين والسوسولوجيا السياسية والعدالة الانتقالية. لديه عدد كبير من المقالات وثمانية كتب مؤلفة أو محررة، من أهمها: عبور الحدود وتبدل الحواجز، سوسولوجيا العودة الفلسطينية (بالعربية والإنجليزية)، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، بالإضافة إلى دراسة مقارنة مع مصر، وكتاب بين عالمين (في عام 2007)، رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني.

في سياق ذي صلة نالت الطالبة الفلسطينية السورية "إسلام وسيم فايز" درجة الامتياز العليا، وذلك بعد أن حققت المرتبة الأولى في مدرسة Althengesett الألمانية، وبمعدل عام قدره 1,8، وهو أعلى مُعدّل على مستوى الثانوية.

إسلام وسيم فايز تنحدر من مخيم درعا جنوب سورية، وتعود جذور عائلتها إلى قرية اجزم قضاء حيفا في فلسطين، لجأت إلى ألمانيا نهاية العام 2015 م برفقة أسرتها، وقد تفوّقت أكثر من مرة خلال السنوات الماضية.

ويعيش أكثر من (1500) عائلة فلسطينية شمال سورية أوضاعاً صعبة، حيث يعيش قرابة نصفهم في خيام بمخيمات النزوح التي تفتقد إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، كما يفتقد أطفالهم للتعليم الجيد والرعاية والاهتمام المطلوبين.

بالانتقال إلى حلب ذكر مراسل مجموعة العمل أن أهالي مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين قدموا العديد من الشكاوى إلى إدارة المواصلات في مدينة حلب، يتهمون فيها أصحاب



السرافيس ببيع مخصصاتهم من مادة المازوت في السوق السوداء وعدم الالتزام بالعمل على الخطوط مما زياد من معاناتهم.



وأشار مراسلنا أن إدارة المواصلات قامت بتكليف لجنة نقل الركاب المشتركة للتأكد من صحة الشكاوى الواردة لها، منوهاً أن اللجنة بعد التحقق من الشكاوى أوقفت نحو 40 بطاقة مازوت تعود لأصحاب سرافيس ثبتت عليهم صحة الشكاوى، وقامت بإيقافهم عن العمل.

وقال مراسل مجموعة العمل الذي أجرى استطلاعاً للرأي في مخيم النيرب حول موقفهم من هذا القرار، إن الآراء انقسمت ما بين مرحب به، ومنتقد له، مشيراً إلى أن الأشخاص الذين رحبوا بإيقاف 40 بطاقة مازوت لأصحاب السرافيس اعتبروا ذلك خطوة جيدة على الطريق الصحيح وأن القانون أخذ مجراه، مشددين على أنها ستشكل رادعاً لكل سائق تسول له نفسه التفكير ببيع مخصصاته من مادة المازوت، والتسبب بخلق أزمة المواصلات.

فيما رأى المنتقدون لهذه الخطوة أنه كان يفترض على أعضاء اللجنة معاقبة أصحاب السرافيس ممن ثبت عليهم المخالفة مالياً أو اتخاذ تدابير صارمة بحقهم، بدل أن توقف عملهم وتخرجهم عن الخدمة، لأن هذا الأمر سيفاقم ويزيد من معاناة المواطنين والموظفين والطلاب في حي النيرب والمخيم.

من جانبهم طالب أهالي مخيم النيرب من الجهات المعنية وإدارة المواصلات في حلب وأصحاب القرار، باتخاذ قرارات تصب في مصلحة المواطن، وتخفف عنهم أزماتهم التي يعيشونها بدلاً من زيادة همومهم ومآسيهم.